الأمم المتحدة

S/PRST/2012/17



Distr.: General
4 May 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٧٦٥، المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وأيا كان مكانه وكانت أغراضه، ويؤكد أن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، ويقوض الاستقرار والرخاء العالميين، وأن هذا التهديد قد أصبح أكثر انتشارا، مع وجود زيادة، في مناطق مختلفة من العالم، في الأعمال الإرهابية بما في ذلك أعمال تُرتكب بدافع التعصب والتطرف، ويؤكد من جديد تصميمه على مكافحة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه لا يمكن، ولا ينبغي، ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه من حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي تقف وراءها جماعات إرهابية بهدف جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية، ويلاحظ





040512 040512 12-33110 (A)



ازدياد تلك الحوادث في بعض مناطق العالم التي تمر بسياق سياسي معين، ويكرر تأكيد ضرورة معالجة هذه المسألة.

"ويلاحظ مجلس الأمن تغيّر طابع الإرهاب وسماته، مع استمرار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ويعرب عن قلقه إزاء تزايد الصلات، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويشدد على ضرورة زيادة تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل تعزيز التصدّي العالمي لهذا التحدي الخطير وتهديده للسلم والأمن الدوليين.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء استخدام الإرهابيين المتزايد، في مجتمع العولمة، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، ولا سيما الإنترنت، لأغراض التجنيد والتحريض، فضلا عن تمويل أنشطتهم والتخطيط والتحضير لها.

"ويقر مجلس الأمن باستمرار الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع وقمع تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية، ويكرر تأكيد التزامات الدول الأعضاء في هذا الشأن، ويعترف بأهمية العمل الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا للنيل من السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وأن عليها أن تقدم أيضا للأمم المتحدة المساعدة الكاملة في أي عمل تقوم به وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تمتنع عن تقديم المساعدة لأي دولة تتخذ بحقها الأمم المتحدة إجراءات وقائية أو ردعية.

"ويعرب مجلس الأمن عن تضامنه العميق مع ضحايا الإرهاب وأسرهم، ويؤكد أهمية مساعدة ضحايا الإرهاب، وتقديم الدعم لهم ولأسرهم لمواجهة خسارتهم ومصابهم، ويسلّم بالدور الهام الذي تؤديه شبكات الضحايا والناجين في مكافحة الإرهاب، بطرق منها التحدث علنا وبشجاعة ضد أفكار العنف والتطرف، ويرحب، في هذا الصدد، بجهود وأنشطة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان ويشجع على القيام بها، بما في ذلك أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن توفير أي شكل من أشكال الدعم، الإيجابي أو السلبي، لكيانات أو أشخاص ضالعين في أعمال إرهابية أو مرتبطين بها، بطرق منها قمع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية، وفقا للقانون الدولي، ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

”ويشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته وبياناته بشأن الإرهاب، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، فضلا عمّا ينطبق من سائر صكوك مكافحة الإرهاب الدولية، ويؤكد ضرورة تنفيذها على نحو تام، ويجدد دعوته إلى الدول بأن تنظر في مسألة الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وأن تنفذ على نحو تام الالتزامات المترتبة عليها بموجب الصكوك التي هي طرف فيها، ويقر بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء لاختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

”ويشدّد مجلس الأمن على أن الجزاءات تُعد بموجب ميثاق الأمم المتحدة أداة هامة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، ويؤكد أهمية التنفيذ السريع والفعال لتدابير الجزاءات ذات الصلة. ويكرر مجلس الأمن، في هذا السياق، التزامه المتواصل بالإجراءات العادلة والواضحة. كما يرحب مجلس الأمن بأوجه التحسن التي طرأت مؤخرا على إجراءات اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، وخاصة فيما يتعلق بالعمل الفعال والقيم الذي يضطلع به مكتب أمين المظالم المنشأ عملا بالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩).

”ويسلّم مجلس الأمن بأن آفة الإرهاب لا يمكن أن تُهزم إلا باتباع نهج مستدام وشامل ينطوي على المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، ويؤكد ضرورة معالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/RES/60/288). ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه لا بد أن تكفل الدول الأعضاء أن تكون كل التدابير المتخذة من أجل مكافحة الإرهاب ممتثلة لجميع الالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، ويؤكد أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون أمور يكمل كل منها الآخر ويدعمه، وهي عنصر أساسي في نجاح الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ويلاحظ أهمية احترام سيادة القانون من أجل مكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم، ويشدد على أن الجهود الدولية المتواصلة الرامية إلى تعزيز الحوار وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات بهدف منع الاستهداف العشوائي لمختلف الأديان والثقافات يمكن أن تساعد في التصدي للقوى التي تؤجج الاستقطاب والتطرف، وستسهم في تعزيز مكافحة الإرهاب

على الصعيد الدولي، ويقدر، في هذا الصدد، الدور الإيجابي الذي يؤديه تحالف الحضارات والمبادرات المماثلة الأخرى.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء تهديدات الإرهاب وإمكانية حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، أو تطويرها لتلك الأسلحة أو الاتجار بها أو استخدامها.

”ويسلّم مجلس الأمن بالحاجة الملحة إلى بذل جهود إضافية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل منع الانتشار غير المشروع لجميع الأسلحة وما يتصل بها من معدّات بجميع أنواعها، بما في ذلك قذائف سطح جو المحمولة على الظهر، في بعض المناطق، ويشدد على أن هذا الانتشار يمكن أن يؤجج الأنشطة الإرهابية.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو متكامل وبجميع جوانبها، ويتطلع إلى استعراض الجمعية العامة الثالث لها.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقات منع الهجمات الإرهابية وقمعها، ويكرر دعوته إلى الدول الأعضاء لتعزيز التعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، خصوصا من خلال الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، والتنسيق والتعاون على المستوى التنفيذي.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تبادل المعلومات الآنية والدقيقة فيما يتعلّق بمنع الإرهاب ومكافحته، ويدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف تعاونها في هذا الصدد، بطرق منها المساعدة القانونية المتبادلة وتعزيز التنسيق بين السلطات المختصة، وكذلك ضمن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق التحديات التي تواجهها قدرات بعض الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب وما يتصل بها من أمور، ويرحب، في هذا الصدد، بالمساعدة في مجال بناء القدرات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب المقدمة من كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، ومن خلال المساعدات الثنائية للدول الأعضاء، ويشجع على المزيد من التعاون وتعزيز برامج المساعدة لإعانة الدول على منع التهديدات الإرهابية، بما في ذلك منع الجماعات الإرهابية من استغلال نقاط الضعف لدى الدول الأعضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن أن بناء القدرات في جميع الدول الأعضاء عنصر أساسي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشدّد في هذا الصدد على أهمية تعزيز التعاون بين

الدول الأعضاء ومع كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية بغية تعزيز القدرات الفردية للدول الأعضاء من أجل تنفيذ التزاماتها بمكافحة الإرهاب على نحو فعال، بسبل منها زيادة برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية وتقديم الدعم من أجل إقامة نظام جنائي وطني فعال يقوم على سيادة القانون، ويتضمن أحكاما للتعاون الجنائي القضائي فيما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، لا سيما من أجل تسريع الاستجابة لطلبات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة وتبسيطها وإعطائها الأولوية.

”ويرحب مجلس الأمن بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز وضوح أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن ضمان المزيد من التعاون والتنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة بهدف تعزيز الشفافية وتفادي الازدواجية، ويحيط علما بتوصية الأمين العام التي دعا فيها الدول الأعضاء إلى النظر في تعيين منسق للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب، ويتطلع، في هذا الصدد، إلى المناقشات حول هذه المبادرة، بما في ذلك أثناء مداولاته بشأن مواصلة تحسين الاتساق المؤسسي لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الجاري فيما بين اللجان المكلفة بولايات في مجال مكافحة الإرهاب والمنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأفرقة الخبراء التابعة لها، ويلاحظ ما للتفاعل والحوار الجاريين بين اللجان وجميع الدول الأعضاء من أهمية بالنسبة لتعاونها بصورة فعالة.

”ويشجع مجلس الأمن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصا المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، على تركيز اهتمام متزايد، في تعاون وثيق ضمن إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ، على القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) في حوارها مع الدول الأعضاء لكي تضع، وفقا للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، استراتيجيات تشمل مواجهة التحريض بارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف والتعصب، وعلى تسهيل تقديم المساعدة التقنية لتنفيذها.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه لأنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ بغية ضمان التنسيق والاتساق الشاملين في جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والمشاركة الكاملة لهيئات مجلس الأمن الفرعية ذات الصلة، في إطار ولاية كل منها، في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ والأفرقة العاملة التابعة لها، ويرحب بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عملا بقرار الجمعية العامة A/RES/66/10.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا وبإنجازاته المبكرة، ويشجع على مواصلة تعاونه الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية“.